نظام المساعدة القانونية الشاملة في الأردن

الحكومة الشبابية - الجيل الثاني

قطاع العدل و التشريعات

إعداد :

أ. جمان الخطيب
د. حنين بني عامر
أ. عمر مهيدات
د. محمد معابرة
أ. ملاك الأعمر

المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية - وزارة الشباب
www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي:

يواجه الأفراد في المملكة الأردنية الهاشمية صعوبات كبيرة في الوصول إلى المساعدة القانونية، حيث يتسم نظام المساعدة القانونية الحالي بالقيود والتحديات التنظيمية والهيكلية، مما يؤدي إلى تحديد فئة محددة من الأفراد ونوع معين من الدعاوى. تظهر التحديات بوضوح في إحصائيات العدالة، حيث يرتفع عدد الباحثين عن العدالة بشكل كبير (447,194 طلبًا في 2021)، مقارنة بالمساعدة القانونية الاختيارية (1,541 طلبًا)، مما يتطلب إصلاحًا جذريًا.

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين وتوسيع نطاق تقديم المساعدة القانونية ليشكل كافة الدعاوى (الجزائية والحقوقية والإدارية) ، وضمان العدالة والمساواة في الوصول للخدمات القانونية، ويتمثل الهدف الذكي للمشروع في تحسين التشريعات والتوعية وتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتوفير المساعدة القانونية الشاملة لجميع الفئات والأعمار في مختلف مناطق المملكة. وتشمل الحلول المقترحة مراجعة التشريعات وتقديم تعديلات توسعية، وإقامة شراكات فعّالة مع المؤسسات غير الحكومية لتقديم المساعدة القانونية مجانًا، وتنظيم حملات توعية لنشر الوعي بحقوق الأفراد وطرق الوصول إلى المساعدة القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن المشروع أنشطة محددة مثل تحليل التشريعات لتحديد نقاط التعديل اللازمة، وتصميم وتنفيذ برامج تدريب للمحامين والعاملين في المجتمع المدني، وإطلاق حملات توعية متعددة الوسائط. كما يشمل تقديم مسودة التعديلات القانونية لتحسين نظام المساعدة القانونية.

تتضمن المهام الأخرى تنفيذ برامج التدريب وورش العمل لتطوير مهارات المحامين والعاملين في المجتمع المدني، ومتابعة وتقييم أداء المشروع بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

الأساس المنطقي للمشروع

تحليل الوضع والخلفية

برزت الحاجة لاعتماد نظام المساعدة القانونية لمستحقيها ترسيخا للمبدأ الدستوري بأن حق التقاضي هو حق عام للكافة وانسجاما مع المعايير الدولية والاتفاقيات الدولية التي وفرت الحماية لحقوق الإنسان ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تم انشاء نظام المساعدة القانونية التابع لوزارة العدل ولكن لطالما شكلت استراتيجية تطبيقه جدلا واسعا نظرا لطبيعة الأطر القانونية التي قيدت المساعدات وكيفية تقديمها للمواطنين.

وحيث أن توفير المساعدة القانونية يُعَدّ أمرًا أساسيًا ضمن مبادئ المحاكمة العادلة، ولكنه يُثير جدلًا واسعًا نظرًا للتحديات التنظيمية والهيكلية المعقدة المرتبطة به. من هنا تبرز الإشكالية بوجوب السعي نحو إقامة إطار قانوني شامل وعام لتوفير المساعدة القانونية الشاملة، يتيح تقديم هذه الخدمة في مختلف أنواع القضايا ولجميع الأفراد المحتاجين الذي لا توجد لديهم قدرة مالية، حيث أن نظام المساعدة القانونية في الأردن مقيّد، بسبب شموله فئة معينة من الأفراد ونوع واحد من الدعاوى.

ونرى هذا جليا وفقًا للأرقام الرسمية الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس القضائي، لجأ 447,194 طرفًا لطلب العدالة في قضاياهم التي سجلوها لدى قضاة المحاكم النظامية في الأردن خلال العام 2021. وفي المقابل، بلغ عدد طلبات المساعدة القضائية الاختيارية لعام 2021 (1,541) طلب فقط، مما يمثل نسبة (0.0034) من المجموع الكلي للقضايا المسجلة.

وهذه النسب والإحصائيات تشير إلى وجود العديد من التحديات التي تعيق الأفراد من التقدم بطلبات للنظام القانوني الذي يجب أن يسهل وصولهم لتحقيق العدالة. فالمعايير المتبعة لتحديد المستفيدين من هذا النظام مقيدة للفئة المستهدفة ونوع الدعاوى المشمولة. فالمادة (3) من نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة 2018 تحدد مجموعة من المعايير التي يجب مراعاتها لاستحقاق المساعدة القانونية، مثل عدم تجاوز الدخل الإجمالي الشهري لأسرة الشخص الذي يقدم طلب المساعدة (400) دينار، وعدم امتلاكه لأي أموال غير منقولة باستثناء بيت السكن، أو أن لا تتجاوز أمواله المنقولة الدخل الشهري البالغ (400) دينار. وبالتالي، يُلاحظ أن المشرع قد ركز على الجوانب المالية لطالب المساعدة القانونية وقيد تقديم المساعدة للدعاوى الجزائية فقط.

ولكن لم يكتفي المشرع بالمعايير المالية فقط، بل أضاف معيارًا آخر ينص على عدم وجود أسبقية جنائية قطعية بحكم قضائي في جريمة بحق المتقدم. وهذا المعيار يشكل انتهاكًا لمنظومة حقوق الإنسان ويقيّد الوصول إلى المساعدة القانونية.

تكمن جذور المشكلة في أن نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة 2018 مشوب بالعديد من القيود التي تضيق نطاق -الفئة المستفيدة من النظام كما تضيق دائرة الدعاوى المشمولة بالنظام وتحصرها بالدعاوى الجزائية فقط، حيث تقيد المادة (3) من نظام المساعدة القانونية تقديم هذه المساعدة لمحتاجيها، حيث اشترط المشرع عدم توفر الكفاية المالية للمتقدم بطلب المساعدة وفقا لما أورده البندين الأول والثاني من الفقرة (أ)، كما حصر المشرع الدعاوى المشمولة بالنظام بالدعاوى الجزائية فقط وتحديدا الجرائم التي هي من نوع جناية، وهذا وفقا لما ورد بنص البند (3) من الفقرة (أ) أيضا.

وكذلك تقييد المادة (4) من نظام المساعدة القانونية تقديم هذه المساعدة لفئة محددة من الأفراد حصرا، حيث نصت المشرع على الأفراد الذين يحق لهم تقديم طلب المساعدة القانونية وهم 1- الأحداث 2-المسنون 3- النساء 4- الأشخاص ذوي الإعاقة 5- أي فئة أخرى يقررها الوزير. ووضع المشرع أولوية وتراتبية لمن يتقدم بطلب المساعدة القانونية حيث تمنح الأولية للمتقدم الذي تكون مدة العقوبة بالجناية التي ارتكبها هي الأطول،

كما يلعب عدد أفراد أسرة المتقدم دورا في الحصول على المساعدة، بحث تمنح الأولوية لطالب المساعدة القانونية ضمن الأسرة ذات العدد الأكبر.

انتقالا إلى مشكلة عدم السماح بتقديم المساعدة القانونية من قبل مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بصورة مجانية، حيث حصر المشرع تقديم المساعدة القانونية بالمحامين النظاميين المسجلين في دائرة تقديم المساعدة القانونية في وزارة العدل وبتنسيق مباشر مع نقابة المحامين الأردنيين، حيث تطلب الدائرة "دائرة تقديم المساعدة القانونية" في الوزارة من نقابة المحامين تقديم المساعدة القانونية لطالبها بشكل كامل وفقا لأحكام التشريعات النافذة بعد أن يستوفي الشروط المحددة، وهذا وفقا لما نصت عليه المادة (6) من النظام.

أما عن قانون نقابة المحامين، فلقد جرّم القانون تقديم المساعدات القضائية من غير المحامين وفرض عقوبة الحبس والغرامة على من يقوم بتقديم تلك المساعدات من غير المحامين حيث يشمل ذلك مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

ويعارض السادة المحامون فكرة إقرار نظام شامل للمساعدة القانونية، حيث تلاقي فكرة تجويد نظام المساعدة القانونية معارضة كبيرة عند السادة المحامين، حيث أن فكرة التجويد ستوسع نطاق تقديم المساعدة القانونية عند الفئة المستفيدة من هذه المساعدة، كما تشمل فكرة التجويد توسيع نطاق الدعاوى المشمولة لتشمل كافة الدعاوى وعدم حصرها بالجنايات فقط في الدعاوى الجزائية، مما يحد من عدد القضايا التي من الممكن أن يتوكل بها السادة المحامون، كما أن تجويد هذا النظام من شأنه أن يؤثر على موارد المحامين المالية المتأتية من أتعاب الدعاوى غير المشمولة في النظام الحالي.

ولكن تكمن المشكلة الأكبر في شح الموارد المالية المخصصة لتقديم المساعدة القانونية ضمن موازنة وزارة العدل، حيث تخصص وزارة العدل ما يقارب 50000 دينار فقط لغايات تقديم المساعدة القانونية للأفراد وفقا لما جاء في موازنة الوزارة لعام 2022، وتقتطع وزارة العدل ما نسبته 3% من الرسوم المستوفاة على الدعاوى والطلبات والإجراءات القضائية والتنفيذية بموجب نظام رسوم المحاكم أو أي تشريع آخر لصالح صندوق المساعدة القانونية أمام المحاكم المنشأ في الوزارة، حيث تعتبر نسبة 3% غير كافية لرفد الصندوق بالمخصصات المالية لتوسيع نطاق النظام وتجويد خدمات المساعدة القانونية لتنسجم مع التشريعات الدولية ومنظومة حقوق الإنسان.

ويكمن التخوف من الآثار السلبية المترتبة على بقاء هذه المشكلة على الصعيد المباشر في أنها تسبب تعقيد الإجراءات القانونية للأفراد، مما يجعل من الصعب على الأشخاص فهم حقوقهم وواجباتهم والتعامل مع النظام القانوني بفعالية، كما يعيق عدم وجود مساعدة قانونية الأفراد من الوصول إلى العدالة لحرمان الأفراد من حق التقاضي بسبب عدم القدرة المالية، وكذلك تجريم بعض الجهات عند قيامها بتقديم المساعدة القانونية بشكل مجاني لعدم وجود نصوص تسمح بتقديمها، نهاية عدم استفادة كثير من المتضررين من نظام المساعدة القانونية لعدم توافر الشروط فيهم.

وأما على صعيد المجتمع سنلاحظ لجوء الكثير إلى استيفاء الحق بالذات لعدم المقدرة على اللجوء للقضاء مما يثير المشاكل والفوضى في المجتمع وقد يتسبب عدم وجود مساعدة قانونية في تفاقم مشكلات اجتماعية مثل الفقر، وانعدام الأمان القانوني، وعدم تحقيق العدالة.

مبررات تقديم المشروع

1. حق الدفاع والعدالة: يُعتبر حق الدفاع عن النفس والوصول إلى العدالة من أبرز الحقوق الإنسانية. تقديم المساعدة القانونية الشاملة يضمن للأفراد أن يتمتعوا بفرصة عادلة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.
2. منع التمييز: تقديم المساعدة القانونية دون النظر للطبقة الاجتماعية يساعد في منع التمييز القانوني وضمان أن الأفراد يحظون بنفس الفرص والحماية.
3. مكافحة الفقر القانوني: يمكن أن تكون المساعدة القانونية وسيلة لمكافحة الفقر القانوني ومساعدة الأفراد ذوي الدخل المحدود في الوصول إلى العدالة.
4. تعزيز الثقة في النظام القانوني: يزيد تقديم المساعدة القانونية للجميع من ثقة الناس في النظام القانوني ويشجعهم على الامتثال للقوانين.

تحليل أصحاب المصلحة واختيار المجموعة المستهدفة

أصحاب المصلحة	الصفات والقدرات	الاهتمامات والتوقعات من المشروع	ما يقدمه المشروع
الأفراد الباحثين عن المساعدة القانونية		الوصول إلى خدمات قانونية شاملة ومتاحة، توفير مساعدة قانونية في جميع الدعاوى ولجميع الفئات.	فرصة للحصول على مساعدة قانونية شاملة وعادلة في مختلف القضايا دون تقييدات مالية أو جنائية.
المحامون والمؤسسات القانونية	محترفون في مجال القانون، لديهم فهم عميق للنظام القانوني	الحفاظ على دورهم المهني وتقديم الخدمات القانونية بشكل مستدام، تجنب التأثير السلبي على مصداقيتهم وعملهم.	فرصة للتعاون في تقديم المساعدة القانونية، وتوسيع قاعدة العمل القانوني من خلال تقديم خدمات مجانية.
المؤسسات الحكومية ووزارة العدل	لديهم القدرة على تشكيل وتنفيذ السياسات القانونية وتوجيه الموارد	تحسين فعالية النظام القانوني، وتعزيز العدالة وتوفير الخدمات لأكبر عدد ممكن من المواطنين.	فرصة لتحسين نظام المساعدة القانونية، وتعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص.
المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	لديهم خبرة في تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية	تحسين حقوق الإنسان وتوفير المساعدة القانونية للفئات المحرومة	فرصة للمشاركة في تقديم المساعدة القانونية بشكل مجاني، والتأثير في تحسين الوصول إلى العدالة.
المجتمع الدولي والمنظمات الدولية	لديهم موارد وتجارب في تقديم الدعم لبرامج العدالة وحقوق الإنسان	تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان والعدالة	فرصة للتعاون الدولي والاستفادة من الخبرات الدولية في تحسين نظام المساعدة القانونية.

أهداف المشروع

الهدف العام:

توسيع نظام المساعدة القانونية في الأردن لتوفير الدعم القانوني الشامل للفئات المحتاجة.

الأهداف الفرعية:

1. توسيع نطاق الدعاوى المشمولة بنظام المساعدة القانونية ليشمل الدعاوى الجزائية غير المشمولة والدعاوى المدنية والإدارية خلال عام 2024، بهدف تحقيق تغطية شاملة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في مجال القانون.
2. تخصيص موارد مالية للمساعدة القانونية الشامل لتغطي (50000) مستفيد خلال العام 2024.
3. تمكين خمس جهات من مؤسسات المجتمع المدني بتقديم المساعدة القانونية الشاملة في نهاية عام 2024.

الإطار المنطقي للمشروع

#		المؤشرات	أدوات التحقق	الافتراضات
الهدف العام	تعزيز وتوسيع نظام المساعدة القانونية في الأردن لتوفير الدعم القانوني الشامل للفئات المحتاجة.	• زيادة في عدد الأفراد الذين يستفيدون من المساعدة القانونية بنسبة 30٪ خلال الـ 6 أشهر الأولى. • تحقيق متوسط رضا المستفيدين بنسبة 70٪ خلال العام الأول.	• تقارير توضح أعداد الزيادة في عدد الأفراد الذين يستفيدون من المساعدة القانونية. • تقييم مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات القانونية المقدمة.	• توافر التمويل اللازم. • تعاون فعّال من قبل القطاعات ذات العلاقة.
النتائج (الأهداف الخاصة)	• زاد نطاق الفئات المستفيدة من المساعدة القانونية. • توسعة نطاق الدعاوى المشمولة بالنظام.	• زيادة في عدد الفئات المستفيدة الى 50000 حالة خلال العام الأول. • اتخاذ تعديلات تشريعية لتوسيع نطاق الدعاوى المشمولة بالنظام بحلول العام الأول.	• تقارير دورية عن عدد الفئات المستفيدة وأنواع الدعاوى المشمولة. • مراجعات منتظمة لتقييم التقدم.	تحقيق التوعية الكافية حول التحديثات في نظام المساعدة القانونية.

المخرجات	• نظام محسن لتوفير المساعدة القانونية. • بنية تحتية فعّالة لتقديم الخدمات القانونية.	• تحقيق تحسينات محددة في وظائف نظام المساعدة القانونية خلال الأشهر الستة الأولى. • اكتمال بنية التحتية المحدثة بنسبة 60٪ بحلول العام الأول.	• فحص نظام المساعدة القانونية الجديد. • تقييم كفاءة البنية التحتية.	تدريب فعّال للمحامين والعاملين في المجال القانوني.
الأنشطة	• إجراء تعديلات على نظام المساعدة القانونية. • تقديم دورات تدريبية للمحامين والعاملين في المجال القانوني.	• اكتمال عمليات التعديل على نظام المساعدة القانونية خلال الأشهر الثمانية الأولى. • إتمام دورات التدريب بنسبة 50٪ بحلول نهاية العام الأول.	• توثيق عمليات التعديل على النظام. • تقارير توضح الفعالية والاستفادة من دورات التدريب.	التعاون المستمر من قبل جميع الأطراف المعنية في تنفيذ الأنشطة.

مصفوفة تقسيم العمل

المخرجات	الأنشطة	الأنشطة الفرعية	المهام
نظام قانوني منشور في الجريدة الرسمية لتقديم المساعدة القانونية الشاملة.	1- دراسة المشروع من قبل ديوان التشريع والرأي، وتدقيقه وابداء الراي فيه وتعديل احكامه واعادة صياغته. 2- مناقشة النظام ومراجعته بعد صياغة النصوص القانونية المقترحة من قبل الجهة المختصة لاعتماده. 3- نشر النظام في الجريدة الرسمية بعد اعتماده.	1- تقديم مشروع نظام حول النصوص المقترحة بحيث يكون النظام القانوني شامل. 2- تصميم نظام أو قاعدة بيانات لجمع وتخزين المعلومات المطلوبة حول المستفيدين من نظام الساعدة القانونية. 3- الاجتماع مع الجهات المعنية بتقديم المساعدة القانونية.	1- تقديم اقتراح حول الحاجة إلى إصدار نظام المساعدة القانونية الشامل. 2- تخصيص فريق قانوني مختص لتدقيق ومراجعة النظام القانوني باستمرار وصياغة النص القانوني المقترح بعناية. 3- تحديد الأهداف والغرض من النظام وما إذا كان يجب إنشاء نظام جديد أم تعديل نظام قائم.
موارد مالية مخصصة لتمويل نظام المساعدة القانونية الشامل وضمان استدامته.	1- تخصيص مبلغ في الميزانية لطلبات المساعدة القانونية عند تقديم مشروع قانون الموازنة العامة. 2- العمل على زيادة نسبة الرسوم المقتطعة من القضايا المسجلة في المحاكم لصالح صندوق المساعدة القانونية بحيث تصبح 6% بعد إقرار نظام المساعدة القانونية الشامل. 3- اعتماد مصادر تمويل أخرى والتي تشمل تبرعات من المؤسسات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية.	1- إعداد ميزانية مفصلة تشمل جميع تكاليف تشغيل النظام بما في ذلك، التكاليف المحتملة لقبول طلبات المساعدة القانونية لجميع الأفراد، تكنولوجيا المعلومات، التسويق، وأي مصاريف أخرى. 2- تنظيم حملات جمع التبرعات وتطوير شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.	1- تحديث جميع المعلومات اللازمة حول عدد المستفيدين المحتملين من نظام المساعدة القانونية. 2- إجراء دراسة دقيقة للاحتياجات المالية لنظام المساعدة القانونية الشامل بحيث يشمل تقدير التكاليف الشهرية أو السنوية المتوقعة لتشغيل النظام. 3- الاجتماع مع الجهات المحتملة لتقديم دعم مالي للمستفيدين من نظام المساعدة القانونية الشامل.

مؤسسات مجتمع مدني مخولة بتقديم خدمات المساعدة القانونية الشاملة.	1- إصدار التصاريح اللازمة من الجهات المعنية لتقديم المساعدة القانونية اللازمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.	1- اجراء الاجتماعات اللازمة بين وزارة العدل ونقابة المحامين والمؤسسات المقترحة لتقديم المساعدة القانونية للتوصل إلى نقاط الاختلاف والتوافق.	1- حصر مؤسسات المجتمع المدني المؤهلة لتقديم المساعدة القانونية والراغبة في تقديم المساعدة القانونية. 2- إجراء التنسيق والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لتحديد مواعيد الاجتماعات المناسبة لكل مؤسسة.

مصفوفة المسؤوليات

المخرجات	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	شركاء تنفيذيين (إن وجد)	جهات شريكة (إن وجد)
نظام قانوني منشور في الجريدة الرسمية لتقديم المساعدة القانونية الشاملة	1- دراسة المشروع من قبل ديوان التشريع والرأي، وتدقيقه وابداء الراي فيه وتعديل احكامه واعادة صياغته. 2- مناقشة النظام ومراجعته بعد صياغة النصوص القانونية المقترحة من قبل الجهة المختصة لاعتماده. 3- نشر النظام في الجريدة الرسمية بعد اعتماده.	وزارة العدل		
موارد مالية مخصصة لتمويل نظام المساعدة القانونية الشامل وضمان استدامته.	1- تخصيص مبلغ في الميزانية لطلبات المساعدة القانونية عند تقديم مشروع قانون الموازنة العامة. 2- العمل على زيادة نسبة الرسوم المقتطعة من القضايا المسجلة في المحاكم لصالح صندوق المساعدة القانونية بحيث تصبح 6% بعد إقرار نظام المساعدة القانونية الشامل. 3- اعتماد مصادر تمويل أخرى والتي تشمل تبرعات من المؤسسات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية.	وزارة العدل		وزارة المالية

مؤسسات مجتمع مدني مخولة بتقديم خدمات المساعدة القانونية الشاملة.	1- إصدار التصاريح اللازمة من الجهات المعنية لتقديم المساعدة القانونية اللازمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.	وزارة العدل	نقابة المحاميين
زيادة نطاق الفئات المستفيدة من المساعدة القانونية	تصميم وتنفيذ حملات توعية حول التحديثات في النظام.	وزارة العدل – مديرية الاعلام	
اكتمال بنية التحتية المحدثة بنسبة معينة	تنفيذ وتقييم كفاءة البنية التحتية.	وازرة العدل	وزارة الاقتصاد الرقمي
زيادة نطاق الفئات المستفيدة من المساعدة القانونية	تصميم وتنفيذ حملات توعية حول التحديثات في النظام.	وزارة العدل – مديرية الاعلام	

خطة العمل

المخرجات	الأنشطة	الإطار الزمني للتنفيذ	
		سنة	شهر
نظام قانوني شامل لتوفير المساعدة القانونية	إجراء تحليل شامل لنظام المساعدة القانونية الحالي.	**2024**	**1**
	عقد اجتماعات مع الفرق المختصة لتحديد نقاط التحسين.	**2024**	1
	تقييم التحليل وتحديد التوجهات الرئيسية للتطوير.	**2024**	2
	إعداد الخطة الرئيسية لتحسين نظام المساعدة القانونية.	**2024**	2
	نشر الخطة وجلب ملاحظات من الأطراف المعنية.	**2024**	2
	تعديل الخطة بناءً على الملاحظات واعتمادها.	**2024**	3
زيادة نطاق الفئات المستفيدة من المساعدة القانونية و توسيع نطاق الدعاوى المشمولة بالنظام.	إجراء تعديلات قانونية لتوسيع نطاق الدعاوى.	**2024**	4
	نشر وشرح التعديلات القانونية للجهات المعنية.	**2024**	5
	تقييم تأثير التعديلات والتحقق من فاعليتها.	**2024**	8

	تعديلات إضافية إذا لزم الأمر بناءً على التقييم.	**2024**	10
بنية تحتية فعّالة لتقديم الخدمات القانونية	إجراء تعديلات البنية التحتية التقنية وتحسينها.	**2024**	3
	تنفيذ اختبارات وتقييمات للتأكد من الكفاءة الفعّالة.	**2024**	3
	تطبيق التحسينات اللازمة وضمان التكامل مع النظام.	**2024**	4
	مراقبة الأداء وتصحيح أي تحسينات ضرورية.	**2024**	11
تعزيز الوعي بحقوق الأفراد والخدمات القانونية المتاحة.	تنفيذ الحملات التوعية في وسائل الإعلام المختلفة.	**2024**	11
	قياس تأثير حملات التوعية وتحليل النتائج.	**2024**	12

خطة الموارد والميزانية

المخرجات	الأنشطة	المدخلات	التكلفة	الميزانية
نظام محسن لتوفير المساعدة القانونية.	إجراء تحليل شامل لنظام المساعدة القانونية الحالي.	-	لا يوجد تكلفة	
	عقد اجتماعات مع الفرق المختصة لتحديد نقاط التحسين.	-	500	50000
	تقييم التحليل وتحديد التوجهات الرئيسية للتطوير	-	200	50000
	إعداد الخطة الرئيسية لتحسين نظام المساعدة القانونية.	-	100	50000
	نشر الخطة وجلب ملاحظات من الأطراف المعنية.	-	100	50000
	تعديل الخطة بناءً على الملاحظات واعتمادها.	-	100	50000
زيادة نطاق الفئات المستفيدة من المساعدة القانونية و توسيع نطاق الدعاوى المشمولة بالنظام.	إجراء تعديلات قانونية لتوسيع نطاق الدعاوى من زيادة نسبة الاقتطاع لصالح صندوق المساعدة القانونية لتصبح (7%)	-	500000	500000
	نشر وشرح التعديلات القانونية للجهات المعنية.	-	100	50000
	تقييم تأثير التعديلات والتحقق من فاعليتها.	-	100	50000
	تعديلات إضافية إذا لزم الأمر بناءً على التقييم.	-	200	50000
بنية تحتية فعّالة لتقديم الخدمات القانونية	إجراء تعديلات البنية التحتية التقنية وتحسينها.	-	1000	50000

	تنفيذ اختبارات وتقييمات للتأكد من الكفاءة الفعّالة.	-	200	50000
	تطبيق التحسينات اللازمة وضمان التكامل مع النظام.	-	200	50000
	مراقبة الأداء وتصحيح أي تحسينات ضرورية.	-	200	50000
تعزيز الوعي بحقوق الأفراد والخدمات القانونية المتاحة.	تنفيذ الحملات التوعية في وسائل الإعلام المختلفة.	-	1000	50000
	قياس تأثير حملات التوعية وتحليل النتائج.	-	200	50000

خطة المتابعة والتقييم

الهدف الخاص(1) توسيع نطاق الدعاوى المشمولة بنظام المساعدة القانونية ليشمل الدعاوى الجزائية غير المشمولة والدعاوى المدنية والإدارية خلال عام 2024، بهدف تحقيق تغطية شاملة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في مجال القانون.

المخرجات	المؤشرات	أدوات التحقق	آلية جمع البيانات	المسؤول	خط الأساس	نسبة الانجاز
1- نظام قانوني منشور في الجريدة الرسمية لتقديم المساعدة القانونية الشاملة.	1- نظام المساعدة القانونية الشامل ونشره في الجريدة الرسمية.	1- الجريدة الرسمية الناشرة لنظام المساعدة القانونية الشامل.	1- المقترح المقدم من وزارة العدل حول نظام المساعدة القانونية الشامل 2- التوصيات الصادرة عن ديوان التشريع والرأي حول مشروع نظام المساعدة القانونية الشامل. 3- القرار الصادر عن رئيس الوزراء حول نظام المساعدة القانونية الشامل	1- رئيس الوزراء 2- ديوان التشريع والرأي 3- وزير العدل	الوضع في بداية المشروع =10%	

الهدف الخاص(2) تخصيص موارد مالية للمساعدة القانونية الشامل لتغطي (50000) مستفيد.

المخرجات	المؤشرات	أدوات التحقق	آلية جمع البيانات	المسؤول	خط الأساس	نسبة الانجاز
1- موارد مالية مخصصة في الموازنة العامة لتمويل نظام المساعدة القانونية الشامل وضمان استدامته. 2- مصادر تمويل للمساعدة القانونية تشمل المؤسسات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية. 3- مخصصات في الموازنة لنظام المساعدة القانونية	1- وجود نص قانوني في نظام المساعدة القانونية الشامل يفيد باقتطاع (7%) من الدعاوى المسجلة لدى المحاكم لصالح صندوق المساعدة القانونية 2- اعتماد مصادر تمويل أخرى والتي تشمل تبرعات من المؤسسات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية. 3- وجود مخصصات في الموازنة العامة للمساعدة القانونية.	1- الجريدة الرسمية الناشرة لنظام المساعدة القانونية الشاملة وقانون الموازنة العامة 2- القرار الصادر باعتماد مصادر التمويل	1- الدراسات التي تمت لإعداد ميزانية مفصلة حول التكاليف المحتملة لنظام المساعدة القانونية الشامل 2- محاضر الاجتماع مع الجهات المحتملة لتقديم دعم مالي للمستفيدين من نظام المساعدة القانونية الشامل. 3- حملات التبرعات للمستفيدين من نظام المساعدة القانونية الشاملة	1- رئيس الوزراء 2- وزير العدل	الوضع في بداية المشروع =3%	

الهدف الخاص(3) تمكين خمس جهات من مؤسسات المجتمع المدني بتقديم المساعدة القانونية الشاملة في نهاية عام 2024.

المخرجات	المؤشرات	أدوات التحقق	آلية جمع البيانات	المسؤول	خط الأساس	نسبة الانجاز
1- خمس مؤسسات مجتمع مدني مخولة بتقديم خدمات المساعدة القانونية الشاملة.	1- منح تصاريح قانونية لخمس مؤسسات مجتمع مدني لغاية تقديم المساعدة القانونية الشاملة.	1- وجود مؤسسات مجتمع مدني مصرح لها تقدم المساعدة القانونية الشاملة دون عوائق قانونية.	1- محاضر الاجتماعات بين وزارة العدل ونقابة المحامين والمؤسسات المقترحة لتقديم المساعدة القانونية للتوصل إلى نقاط الاختلاف والتوافق. 2- القرار الصادر بالمؤسسات التي تم اعتمادها بعد الاجتماعات المنفصلة لكل مؤسسة.	1- وزارة العدل 2- نقابة المحاميين 3- مؤسسات المجتمع المدني	الوضع في بداية المشروع =0%	

خطة الاستدامة

نوع الاستدامة	الإجراءات لتحقيق الاستدامة
استدامة بيئة عمل	- تقديم تحديثات دورية للقانون بناءً على التحليل الأدائي.
استدامة مالية	- العائد من الاستثمارات المذكورة. - إعداد تقارير دورية توضح استخدام الموارد المالية والنتائج.
استدامة الأثر	- تهيئة البنى التحتية للطاقة البديلة والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى توفير البحوث العلمية.

المراجع

رقم المرجع	المرجع
(1)	نظام المساعدة القانونية رقم 119 لسنة 2018 (979c6303-7ca9-4e47-bf0f-3007430d7b2a.pdf (moj.gov.jo))
(2)	الموقع الرسمي لوزارة العدل ((moj.gov.jo))
(3)	التقارير الصادر عن المجلس القضائي المتعلقة بالمساعدة القانونية الشاملة
(4)	مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن لعام 2024 (*1101.pdf (gbd.gov.jo))

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
وزارة الشباب

الحكومة الشبابية - البرلمان الشبابي

+962 79 9565 667
info@shababgovjo.org

www. shababgovjo.org